بشأن استمرار الامم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين » ٠

ويعتبر « تقرير همرشولد ٠٠ ليس تنفيذا لتعهده للجمعية العامة بأن يضع دراسة عن قضية اللاجئين ، بمقدار ما هو امتداد وتتمة للمشروع الذي قدمه الرئيس الامريكي ايزنهاور في ١٣ اب ١٩٥٨ اثناء الدورة الاستثنائية الخاصة التي عقدتها الجمعية في الصيف الماضي على اثر الحوادث في لبنان والاردن والعراق ٠٠٠ وقد انبثق ذانك البيانان (بيانا ايزنهاور وهمرشولد) عن رغبة في معالجة ازمات الشرق الاوسط السياسية (وهي غير مرتبطة ارتباطا مباشرا بالقضية الفلسطينية) ، بالاساليب والوسائل الاقتصادية » (٢٥) ٠

يقسم تقرير همرشولد منطقة الشرق الاوسط الى ثلاثة اقسام : (١) اسرائيل ، والبلدان العربية التي تنتج كميات وافرة من البترول (٢) والبلدان العربية التي لا تنتج البترول بكميات وافرة (٣) والبلدان التي ينعدم لديها ، « ويخلص التقرير الى القول بان اسرائيل تستطيع ان تحصل من الخارج ، بأساليبها الخاصة ، على الاموال اللازمة لنموها الاقتصادي ، نموا يأخذ بعين الاعتبار سكانها الحاليين والمهاجرين المتوقع ان يتدفقوا عليها ٠ واما البلدان العربية التي تنتج كميات وافرة من البترول ، فيذهب همرشولد الى أنها تستطيع ان تحصل من عائدات البترول على جميع ما تحتاج اليه من مال لتوفير نموها الاقتصادي ، بل انها قادرة على تمويل البلدان الاخرى في المنطقة ايضا من وفر عائدات البترول » ٠٠ (٢٦)

اما البلدان العربية التي لا تنتج مقادير وافرة من البترول مثل الجمهورية العربية المتحدة في ذلك الحين (مصر وسوريا حاليا)او تنعدم لديها، ومثل لبنان والاردن ، والتي تفتقر تنميتها الاقصادية الى الاموال من خارجها ، فهي عينها البلدان التي تقيم فيها الكثرة الساحقة من اللاجئين ٠ والواضح ان « واضع التقرير يربط ربطا وثيقا بين الحديثعن تنمية تلك البلدان العربية الثلاثة بالذات ، وانفاق الاموال الطائلة لهذا الغرض ، وبين الحديث عن ادماج اللاجئين في اقتصادياتها » (٢٧) ٠

ويرى د٠ فايز صايغ ان همرشولد « لا يتطلع في تقريره الى اندماج اللاجئين في الاراضي المحتلة من وطنها ، وانه بالتالي لا يخطط لعودتهم الى ديارهم » ٠ (٢٨) كما ان تقرير همرشولد يتجاهل تجاهلا كليا حق اللاجيء بالتعويض ٠ اضافة الى ذلك يخلط همرشولد في تقريره بين حق العودة والتوطين او يساوي بينهما في الاهمية !

ففي الفقرة الثانية من تقريره يقول :

« بعد النظر الدقيق في مسألة اللاجئين الفلسطينيين من جميع وجوهها ، اني اوصي باستمرار وكالة الأغاثة ريثما يتم ما قالت عنه الجمعية العامة من